نوفمبر 2023

بناء اسكتلندا جديدة: الهجرة إلى اسكتلندا بعد الاستقلال

BUILDING A NEW SCOTLAND

ملخص

يعرض هذا الموجز مقترحات الحكومة الاسكتلندية بشأن سياسة الهجرة في اسكتلندا المستقلة. فهو:

- يُحدد رؤيتنا لسياسة هجرة تقوم على الإنسانية والمبادئ بعد الاستقلال، وترحب بالاسكتلنديين الجدد الراغبين في المساهمة في اقتصادنا ومجتمعاتنا
- ويصف كيف سيتم الترحيب بطالبي اللجوء واللاجئين ودمجهم في مجتمعاتنا، ومعاملتهم بكرامة واحترام

يقدم التقرير الكامل مزيدًا من التفاصيل حول هذه المقترحات، وتحليلاً للأدلة التي تستند إليها، فضلاً عن الإشارات إلى المصادر.

المقدمة

لقد تشكلت اسكتلندا من خلال الهجرة، وقد تمثل ذلك على مدى التاريخ في مغادرة الشباب الاسكتلنديين لوطنهم لبناء حياتهم في مكان آخر. لكن الهجرة مؤخرًا، وخاصة الهجرة إلى الاتحاد الأوروبي على مدى العشرين عامًا الماضية، قد ساعدت في تغيير ذلك، حيث تحولت اسكتلندا من كونها دولة يهاجر الأفراد منها، وتتعرض لانخفاض متوقع في عدد السكان، إلى دولة ذات عدد سكان متنامٍ، ونظرة دولية أشمل ومجتمع أكثر ثراءً وتنوعًا ثقافيًا.

ومع هذا، فإن ذلك يتعرض الآن للخطر نتيجة لنهج "البيئة العدائية" لحكومة وستمنستر تجاه الهجرة وفشل سياسة الهجرة للمملكة المتحدة في معالجة الوضع السكاني الفريد لاسكتلندا.

كما تضر سياسة الهجرة للمملكة المتحدة بقطاع الأعمال والاقتصاد ككل. وتُشير الأدلة مؤخرًا إلى أن بعض قطاعات - الأغذية والمشروبات، على سبيل المثال - تعاني نقصًا في العمالة وصعوبة شغل الوظائف.

على الرغم من نهج الهجرة الإيجابي على مدى السنوات الأخيرة، فمن المتوقع أن يبدأ عدد سكان اسكتلندا في الانخفاض مجددًا خلال العقد المقبل. لذا، فنحن بحاجة إلى إيجاد حلول لذلك وللتغيير الديموغرافي على نطاقٍ واسع، لأن سكان اسكتلندا، مثل العديد من البلدان المتقدمة الأخرى، يعانون الشيخوخة. في الواقع، اسكتلندا هي الدولة الوحيدة في المملكة المتحدة التي من المتوقع أن ينخفض فيها التعداد السكاني العام وكذلك التعداد السكاني لمَن هم في سن العمل.

النهج الجديد

سيمنح الاستقلال اسكتلندا إمكانية السيطرة على سياسة الهجرة للمساعدة في زيادة عدد سكانها. وسنضع نظامًا للهجرة يقوم على الإنسانية والكرامة والمبادئ ونرفض بشكل كامل نهج "البيئة العدائية" الذي تتبناه وستمنستر.

تهدف المقترحات الواردة في هذه الورقة إلى تحقيق نتائج إيجابية لمجتمعاتنا وخدماتنا العامة – وخصوصًا الراغبين في العيش والعمل وتنشئة أسرهم في اسكتلندا. فضلاً عن إثراء اسكتلندا ثقافيًا، فإن مَنْ اختاروا العيش والعمل هنا يساعدون على تنمية اقتصادنا – فهم يساعدون في معالجة نقص المهارات ضمن القطاعات الرئيسية ويساهمون بشكل أساسي في نمونا السكاني.

سيقوم نهج هذه الحكومة أيضًا على تحقيق العدالة على مستوى الجنوب العالمي. وسنضع نصب أعيننا الدروس المستفادة من فضيحة ويندراش ونضمن توفير تدابير حماية قوية لحقوق المهاجرين. ويشمل ذلك القضاء على ممارسات التمييز لتمكين شعوب الجنوب العالمي من الوصول العادل إلى نظام الهجرة الاسكتلندي.

عند الاستقلال، ستحافظ هذه الحكومة على حرية الحركة ضمن منطقة السفر المشتركة، ما يعكس حرصنا على علاقاتنا الطويلة الأمد مع أقرب جيراننا في المملكة المتحدة وأيرلندا.

وبمجرد أن تتمكن اسكتلندا من الانضمام مرة أخرى إلى الاتحاد الأوروبي، ستعود حرية تنقل الأفراد في أوروبا كحق متبادل حيث يمكن للمواطنين الاسكتلنديين العيش والعمل في المنطقة الاقتصادية الأوروبية، وكذلك يمكن لمواطني المنطقة الاقتصادية الأوروبية العيش والعمل في اسكتلندا.

مسارات جديدة للحصول على التأشيرة

عند الاستقلال، ستقدم الحكومة الاسكتلندية للأشخاص الذين لن يحظوا بحقوق حرية التنقل مجموعة من المسارات للحصول على التأشيرات التي تدعم العيش في اسكتلندا أو العمل أو الدراسة أو الاستثمار فيها أو زيارتها.

يقدم **المسار الرئيسي "العيش في اسكتلندا"** نوعًا جديدًا من التأشيرات، ما يتيح للأفراد العيش والعمل في اسكتلندا مع أسرهم دون كفالة صاحب العمل، إذا استوفوا المعايير المنصوص عليها في قواعد الهجرة الاسكتلندية. ستمنح هذه التأشيرة نقاطًا مقابل مجموعة واسعة من الخصائص تشمل السن والتعليم والمهارات والخبرة في العمل والقدرة على الكسب والمهارات اللغوية – ويمكن أن تشمل الحصول على نقاط على المهارة في اللغة الغيلية واللغة الإنجليزية. سيتضمن مسار العيش في اسكتلندا أيضًا عنصرًا يتعلق بالمكان، ما يدعم الهجرة إلى المجتمعات النائية والريفية والجزر في اسكتلندا، حيث يساعد ذلك في معالجة مشكلة هجرة السكان.

تمثل **تأشيرة "الروابط الاسكتلندية"** الجديدة مسارًا فوريًا بعد الاستقلال لمَن لديهم صلة باسكتلندا للعودة أو البقاء هنا. وتشمل:

- الأشخاص الذين لديهم إقامة قانونية سابقة في اسكتلندا لمدة خمس سنوات على الأقل
- الأشخاص الذين لهم أسلاف من خلال أحد الوالدين أو الجد ممن يتبعون مسار تأشيرة النسب في المملكة المتحدة، وهي متاحة حاليًا لمواطني الكومنولث فقط
- الخريجين الذين درسوا في اسكتلندا وحصلوا على شهادتهم، والراغبين في توفيق أو توسيع مسار تأشيرة الخريجين في المملكة المتحدة بشكل كبير
- حاملي الجواز البريطاني ممن ليسوا مواطنين بريطانيين، الراغبين في توفيق وتوسيع تأشيرة هونج كونج لحاملي الجواز البريطاني (لما وراء البحار)، ليشمل ذلك أيضًا القلة من حاملي الجواز البريطاني في دول ما وراء البحار

يمكن من خلال هذا المسار الحصول على تأشيرة لمدة خمس سنوات، ما يؤدي إلى الحصول على حق الإقامة والمواطنة إذا

رغبت في ذلك.

سيظل **مسار "العمل في اسكتلندا"** معتمدًا على تأشيرة بكفالة صاحب العمل، بموجب قواعد مُيسرة لإتاحة الفرصة للمزيد من أصحاب العمل للتعامل مع نظام الهجرة والسماح لهم بالتوظيف على الصعيد الدولي. سنواصل أيضًا توسيع **مسار تأشيرة العمالة الموسمية**، دون الحاجة إلى قصر العمال على صاحب عمل واحد، مما يحد من احتمالات الاستغلال.

فيما يتعلق بجذب الطلاب الدوليين، ستحل تأشيرة الروابط الاسكتلندية الجديدة لمدة خمس سنوات محل تأشيرة العمل بعد الدراسة لمدة عامين، والتي تقدمها حكومة المملكة المتحدة حاليًا. وهذا يعني أنه يمكن لخريجي الجامعات الاسكتلندية الدوليين التقدم مباشرة بعد دراستهم للبقاء في اسكتلندا للعيش والعمل لمدة خمس سنوات أخرى.

فيما يتعلق بتأشيرات الأسرة، ستلغي هذه الحكومة شرط الحد الأدنى للدخل لهجرة الأسرة، والذي تم طرحه كجزء من نهج "البيئة العدائية" لحكومة وستمنستر. وهذا من شأنه أن يسهل على الأسر اختيار اسكتلندا كمكان للإقامة، ويدعم كذلك لم شمل الأسرة.

كما سيتم تقليل تعقيدات نظام الهجرة للمتقدمين، حيث سيتم تحديد مستوى لرسوم التأشيرة يضمن الحصول الكامل على التكلفة ولكن لا يسعى إلى تحقيق إيرادات. وذلك قد يعني توفير ما يزيد عن 1,000 جنيه إسترليني للفرد الذي يتقدم بطلب للحصول على تأشيرة طويلة الأجل للعمالة الماهرة، مقارنة بالمستويات الحالية في المملكة المتحدة. تُعد تأشيرات العمل المكفولة لأقل من ثلاث سنوات، وتأشيرات المهن التي تعاني نقصًا وتأشيرات الصحة والرعاية أرخص بكثير ولكنها لا تزال أعلى من تكلفة تقديم الخدمة، لذلك لا تزال تمثل توفيرًا للمتقدم.

نهج جديد لسياسة اللاجئين واللجوء

في ظل اسكتلندا المستقلة، ستُجري هذه الحكومة أيضًا تغييرات على سياسة اللجوء واللاجئين، ليقوم النظامان على مبادئ حقوق الإنسان والمساواة وسيادة القانون. كما سيتم التركيز على الاندماج والدعم – بما يتوافق مع استراتيجية الاسكتلنديين الجدد – منذ اليوم الأول لوصولهم.

على عكس السياسة الحالية في المملكة المتحدة، سيكون لطالبي اللجوء الحق في العمل، والحصول على دعم التوظيف والمساعدة العامة وذلك على سبيل المثال عبر نظام الضمان الاجتماعي الخاص بنا، حيث يقلل ذلك من احتمالات العوز. كما سيُمنح الحاصلون على صفة لاجئ حق الإقامة في اسكتلندا. وهذا من شأنه أن يدعم الاندماج على المدى الطويل ويقلل من خضوع اللاجئين لعمليات إدارية إضافية للإقامة في اسكتلندا بشكل دائم.

أخيرًا، ستتوفر مسارات آمنة وقانونية للنازحين واللاجئين، كجزء من الاعتراف بالقضية المتنامية للاجئين بسبب المناخ. ستلتزم هذه الحكومة بالتعاون مع الدول والمجتمعات الشريكة المعرضة لخطر النزوح بسبب تغير المناخ، بمعرفة ما إذا كانت التأشيرة الإنسانية ستلعب دورًا في نهجنا الأوسع نطاقًا لتحقيق العدالة المناخية.

الخاتمة

تُعد الهجرة من القضايا ذات الأهمية المحورية لاقتصاد اسكتلندا، ورفاهية مجتمعاتنا، ولنجاح أعمالنا، واستدامة خدماتنا العامة.

وسيمنح الاستقلال الفرصة لضمان وضع سياسة الهجرة وفقًا لاحتياجات اسكتلندا ليتحقق بذلك ازدهار اسكتلندا.

© الحكومة الاسكتلندية 2023

نُشر بواسطة الحكومة الاسكتلندية، في نوفمبر عام 2023

أُصدر لصالح الحكومة الاسكتلندية بواسطةAPS Group Scotland, 21 Tennant Street،
Edinburgh EH6 5NA PPDAS1376294 (11/23)